جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

مما وافق فيه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتاب التذييل والتكميل (عرضاً ودراسة)

إعداد

د/ مصطفى صابر عبد الحميد متولي
مدرس اللغويات – كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

مما وافق فيه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتاب التذييل والتكميل (عرضًا ودراسة)

مصطفى صابر عبد الحميد متولي
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: sabermostafa281@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان موافقات أبي حيان لابن مالك من خلال كتاب "التذييل والتكميل"، ذلك أن المشهور عن أبي حيان مخالفة ابن مالك، حتى إنه كان حادًّا في نقده له في كثير من المواضع، فجمعت تلك الموافقات، ووسمت البحث بـ "مما وافق فيه أبو حيان ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل" عرضًا ودراسة، ووثقت فيه آراء ابن مالك من كتابه التسهيل، وجاءت الدراسة في فصلين، تناول الفصل الأول منها: موافقات أبي حيان الصريحة لابن مالك ، وفي الثاني: موافقاته غير الصريحة، يسبقهما مقدمة فيها أسباب اختيار الموضوع وخطته ومنهجه ومشكلته والدراسات السابقة عليه، يليه تمهيد ذكرت فيه نبذة عن ابن مالك وأبي حيان وكتابيهما التسهيل، والتذييل، ثم ذيلت البحث بخاتمة فيها أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: وافق، أبو حيان، ابن مالك، التذييل والتكميل.

Among the things that Abu Hayyan (d. 745 AH) agreed with Ibn Malik (d. 672 AH) in the book Al-Tathil wa Al-Takmil (presentation and study(

Mustafa Saber Abdel Hamid Metwally
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Egypt.

Email: *sabermostafa281@gmail.com*

:**Abstract:**

The study aims to explain Abu Hayyan's approvals of Ibn Malik through the book "Appendix and Completion", because what is known about Abu Hayyan is that he disagreed with Ibn Malik, to the point that he was harsh in his criticism of him in many places, so I collected those approvals, and labeled the research "of what he agreed with." Abu Hayyan Ibn Malik in the book "Al-Tathil wa al-Takmil" is a presentation and study, in which Ibn Malik's opinions were documented from his book Al-Tashil. The study came in two chapters, the first of which dealt with: Abu Hayyan's explicit approvals of Ibn Malik, and in the second: his inexplicit approvals, preceded by an introduction in which the reasons for choosing The topic, its plan, its approach, its problem, and previous studies on it, followed by an introduction in which I mentioned a summary of Ibn Malik and Abu Hayyan and their books Al-Tashil and Al-Tathil, then I appended the research with a conclusion containing the most important results of the research.

Keywords: *He agreed, Abu Hayyan, Ibn Malik, appendix and completion.*

مقدمـــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،،،

فكتاب "تسهيل الفوائد" لابن مالك كتاب مختصر، مفرط الإيجاز، غريب الاصطلاحات، حاشد لنوادر المسائل، مستعصٍ فهمه، قلما قرأه أحد على مؤلفه، ولم يتجاسر على إقرائه نحوي بعد موت مصنفه، فكثر طلب الناس من أبي حيان أن يشرح الكتاب كاملًا، وبخاصة أن ابن مالك لم يكمل شرحه، الأمر الذي دعاه أن يكتب التذييل والتكميل؛ فشرح فيه هذا المجمل، وبين فيه ذاك الغامض، وكان الغالب على أبي حيان في تذييله هو نقد ابن مالك، غير أنني وجدته استحسن بعض الآراء التي اختارها ابن مالك، وذلك على خلاف المعتاد، وهنا تكمن أهمية البحث، فرأيت أن أكتب بحثًا أعرض فيه هذا الموقف، ووسمته بـ:

مما وافق فيه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ابن مالك (ت٦٧٢هـ)

في التذييل والتكميل (عرضًا ودراسة)

وقد دفعني إلى اختيار الموضوع عدة أسباب، من أهمها:

أولًا- لما كان نادرًا أن يوافق أبو حيان في كتابه "التذييل والتكميل" ابن مالك، رأيت الوقوف على هذه الموافقات، وبخاصة أنه لم يثبت - فيما أعلم- عن أحد أفرد لتلك الموافقات بحثًا مستقلًا.

ثانيًا- بيان حقيقة هذه الموافقات، وأسبابها، وهل كانت انفرادات لابن مالك أو آراء عامة سُبق إليها؟

مشكلة البحث:

اشتهر أبو حيان بنقد ابن مالك والتعرض له في أكثر آرائه، ذلك أن أبا حيان رسم لنفسه منهجًا معينًا من حاد عنه تناوله بالنقد، وربما بالتشكيك في معرفة النحو أصلًا، غير أنني وقفت على بعض الآراء التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك، ولم

يعرض لها أحد من الباحثين في بحث مستقل، حتى يزول ذلك الإشكال الذي رسخ في الأذهان من موقف أبي حيان من ابن مالك، وبيان هل كان أبو حيان محقًّا في نقده ابن مالك؟ وما نوع هذه الموافقات التي جعلت أبو حيان يستحسنها من ابن مالك؟

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية متنوعة.

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطته.

والتمهيد: عنوانه: "بين ابن مالك وأبي حيان"، وفيه:

أولًا- ابن مالك، وكتابه تسهيل الفوائد.

ثانيًا- أبو حيان، وكتابه التذييل والتكميل.

ثالثًا- أنواع موافقات أبي حيان لابن مالك، وأسبابها.

الفصل الأول- "موافقات أبي حيان الصريحة لابن مالك".

الفصل الثاني- "موافقات أبي حيان غير الصريحة لابن مالك".

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الدراسات السابقة:

لم يفرد الباحثون - فيما أعلم- بحثًا مستقلًّا في موافقات أبي حيان لابن مالك، غير أن هناك بعض البحوث والرسائل التي بينت موقف أبي حيان -عمومًا- من ابن مالك، وكذلك بحوث وسمت باعتراضات أبي حيان على ابن مالك، منها:

الأول- استدراكات أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، للدكتورة/ نجلاء حميد مجيد، والدكتورة/ ليلى حسين محمد، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، مجلة دواة، مجلد ٨، عدد ٣٠، عام ١٤٤٣هـ/٢٠٢١م.

الثاني- استدراكات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل على ابن مالك في

التسهيل وشرحه "دراسة وصفية تحليلية"، للدكتور/ محمود محمد أحمد العامودي، والدكتور/ مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية- فلسطين، مجلد ٢٥، عدد ٢، عام ٢٠١٧م.

الثالث- موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه التذييل والتكميل، للدكتور/ محمود محمد العامودي، والدكتور/ خضر عبد الرحمن الأسطل، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية – عمادة شئون البحث العلمي والدراسات العليا – غزة- فلسطين، مجلد ٢٩، عدد ١، عام ٢٠١٢م.

الرابع- ردود أبي حيان على ابن مالك، للدكتور/ محمد خالد رحال العبيدي، جامعة الأنباء، كلية التربية بنات، مجلة الجامعة الإسلامية- بغداد، عدد ٢٢، عام ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

وأخيرًا اتبعت في البحث المنهج الاستقصائي في جمع المسائل، والمنهج الوصفي في دراسة المسألة، والتاريخي عند اختلاف النحويين، والله أسأل أن يكون عملي مقبولًا.

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

هود، من الآية (٨٨)

التمهيد

بين ابن مالك وأبي حيان

أولًا- ابن مالك، وكتابه " تسهيل الفوائد "

(أ)- ابن مالك (حياته، وآثاره):

وسيكون الحديث عنه في إيجاز؛ لتعدد الدراسات فيه:

نسبه، ومولده:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، النحوي، كنيته أبو عبد الله، ولقبه جمال الدين(١).

ولد سنة ستمائة، في جيان (بالأندلس)(٢)، إمام في العربية، وحجة لسان العرب، طالع الكثير من المصنفات، وضَبَط الشواهد، كان مبرزًا في صناعة العربية(٣). العربية(٣).

شيوخه، وتلاميذه:

روى عن السخاوي وغيره، وأخذ النحو عن غير واحد(٤)، وروى عنه ولده، وابن العطار، وآخرون(٥).

وفاته:

توفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وصُلّي عليه بالجامع الأموي،

---

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص ٢٦٩

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي ٢٣٣/٦

(٣) ينظر: البلغة، ص ٢٧٠، وقلادة النحو ٣٣٥/٥

(٤) ينظر: قلادة النحو ٣٣٥/٥، والبلغة، ص ٢٧٠

(٥) ينظر: قلادة النحو ٣٣٥/٥

ودفن بسفح قاسيون[١].

مؤلفاته:

كثرت مصنفات ابن مالك حتى طارت في الآفاق بشهرتها، منها: تسهيل الفوائد وشرحه، والألفية في النحو، والكافية الشافية وشرحها، ولامية الأفعال، وعدة الحافظ وعمدة اللافظ وشرحها، وإيجاز التعريف، وشواهد التوضيح ...[٢].

(ب)- كتاب تسهيل الفرائد، وقيمته العلمية :

أشاد بالكتاب كثير من العلماء، قال عنه أبو حيان نفسه: أحسن ما وضع في علم النحو وأجله كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون من الكتب المختصرة الجامعة للأحكام كتاب تسهيل الفوائد[٣].

ونُقل عن أبي حيان أنه كان يقول: "من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت السماء أحد أعلم منه بهذا الفن " [٤].

كما أفاد من مادته العلمية كثير ممن جاء بعده؛ فابن هشام عند حديثه عن (حتى) الجارة يقول: " وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجميع أن يكون مجرورها بعضًا أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب: حروف الجر" [٥].

---

(١) ينظر: البلغة، ص ٢٧٠، والسلوك لمعرفة دول الملوك ٨٨/٢

(٢) ينظر: البلغة ٢٧٠، وقلادة النحو ٣٣٥/٥، والأعلام للزركلي ٢٣٣/٦

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٥/١

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٣٣/١، ٣٠٩١/٦

(٥) مغني اللبيب، ص ١٧٢

ونقل السيوطي عن التسهيل كثيرًا؛ فعندما تحدث عن الوجوه المعتبرة في شبه الاسم الحرف والتي من أجلها بني، قال: " زاد ابن مالك في التسهيل: والجمودي "[١]... وغيرها من النقول التي أثبتت أن لكتاب التسهيل أثرًا فيما جاء بعده من كتب.

ثانياً- أبو حيان، وكتابه " التذييل والتكميل "

(أ)- أبو حيان (حياته، وآثاره) :

وسيكون الحديث عنه في إيجاز؛ لتعدد الدراسات فيه:

نسبه، ومولده:

محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، الجياني الغرناطي، المقرئ النحوي، ولد سنة أربع وخمسين [٢].

شيوخه، وتلاميذه:

برع في كثير من العلوم، فكثر شيوخه، ومنهم: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الحافظ، وعبد النصير المريوطي، وأبو طاهر المليجي، وابن الطباع... وغيرهم كُثُر[٣].

وكثر تلاميذ أبي حيان، ومن هؤلاء: تقي الدين السبكي وولداه، والجمال الإسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، وآخرون[٤].

وفاته:

توفي بالديار في مصر، في يوم السبت بعد العصر، الثامن والعشرين من

---

(١) همع الهوامع ١/٧٠

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار، ص ٣٨٧، وفوات الوفيات ٤/٧١

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار، ص ٣٨٧، وأعيان العصر ٥/٣٣٠، ٥٤٣- ٥٤٦

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠، وشذرات الذهب ٨/٢٥٢

صفر، سنة خمس وأربعين وسبعمائة [١].

مؤلفاته:

له يد طولى في كثير من العلوم، فكثرت مؤلفاته المختلفة، منها: البحر المحيط، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وكتاب الأسفار الملخص من كتاب الصفار، والتجريد لأحكام سيبويه، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والمبدع في التصريف، والنكت الحسان ... وغيرها كثير [٢].

(ب)- كتاب " التذييل والتكميل "، وقيمته العلمية:

لم يكن كتاب التذييل أول مؤلفات أبي حيان في شرح تسهيل ابن مالك في تلخيص شرح ابن مالك وتكملة ولده، بل سبقه بكتاب "التخييل الملخص من شرح التسهيل"[٣]، ثم أتبعه بكتاب "التكميل"، وذلك لما كثر الطلب على شرح كتاب التسهيل؛ لأن الناس كانوا يصدون عنه كونه غير كامل الشرح، ولم يتقدم أحد إلى تكميله، وتعلقت بالإجابة على تناوله بالشرح آمال الناس [٤].

ثم كان من بعض المعنيين بهذا العلم تشوّفٌ بشرحه كاملًا ليكون الكتاب كله جاريًا على منوال واحد، وحاويًا ما أغفل من الزوائد والفوائد؛ ففرق بين من يشرح كلام نفسه، ومن يشرح كلام غيره؛ لأن الثاني يستدرك ما أغفله الأول، ويزيد عليه من الفوائد ما نقصه الأول، وهذا ما صنعه أبو حيان في شرحه[٥].

وأخيرًا يبين أبو حيان ما استخلصه من شرحه كتاب التسهيل فيقول: " ولما

---

(١) ينظر: فوات الوفيات ٧٢/٤، وأعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٧/٥

(٢) ينظر: فوات الوفيات ٧٨/٤، ٧٩، وأعيان العصر وأعوان النصر ٣٤٦/٥، ٣٤٧

(٣) هكذا ذكره صاحب كشف الظنون في ٤٠٦/١، ولم أعثر عليه مخطوطًا أو مطبوعًا.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٨/١

(٥) السابق ١١/١

علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص وكملت بمحسن الصنعة ما كان قد نقص، وذيلت على فص "التسهيل" وشرحه ما قد قلص، سميته بـ(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) " (١).

كما أن هناك من عوّل عليه في مؤلفاته، كالسيوطي في همعه، فإنه ذكر في مقدمة "جمع الجوامع" بأنه كان ملخصًا لما جاء في "التسهيل" و"الارتشاف"، قال: "أحمدك اللَّهُمَّ ... وأستعينك فِي إِكْمَال مَا قصدت إِلَيْهِ من تأليف، مُخْتَصر فِي الْعَرَبيَّة، جَامع لما فِي الْجَوَامِع من الْمسَائِل وَالْخلاف، حاو لوجازة اللَّفْظ، وَحسن الائتلاف، مُحِيط بخلاصة كتابي (التسهيل) (والارتشاف)، مَعَ مزِيد وافٍ فائق الانسجام قريب من الأفهام " (٢).

ثالثًا- أنواع موافقات أبي حيان لابن مالك، وأسبابها

يُحْسب لأبي حيان أنه أول من جسّر الناس على مصنفات ابن مالك هو أبو حيان؛ فرغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وفتح لهم مقفلها، والتزم أن لا يقرئ أحدًا إلا في سيبويه، أو التسهيل لابن مالك، أو في مصنفاته(٣).

غير أنه نعت ابن مالك – أحيانًا – في نقده كتابه بألفاظ لا تليق بعالم في منزلة وقدر هذا الرجل، ومن أشهر ما نعت به الرجل: قوله: " وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب (س)؛ إذ ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه"(٤).

---

(١) التذييل والتكميل ١٢/١

(٢) همع الهوامع ٢٠/١.

(٣) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٣٣١/٥

(٤) السابق ٢٣/٨

وقال أيضًا: " ... وانظر إلى جسارة هذا الرجل– يقصد: ابن مالك– على (س)، وهو المستقري العربية عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب[١]:

وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يستَطِع صولَة البُزلِ القناعيسِ"[٢]

وكأنه يستحضر قول الأصمعي لما سأله أبو حاتم: مَن أوّلُ الفحول؟ فأجابه: امرؤ القيس، فله الخطوة والسبق، وكلهم أخذوا منه، واتبعوا مذهبه، وكان – أي: الأصمعي– قد فضل النابغة الذبياني قبل ذلك أكثر من مرة [٣]؛ فأبو حيان يريد: أن سيبويه له مزيّةً على غيره، كمزيّة الفحل على الحقاق.

وقال: " فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارة يستدل بحذف النون في التثنية والجمع ... على جواز ذلك في الكلام لتقصير صلة، وتارة يزعم أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارة يفضل في جواز حذف النون من اللذين فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارة يطلق الحذف "[٤]... وغيره كثير.

وكان من حدة انتقاد أبي حيان لابن مالك أن دعا كثيرًا من النحاة للرد على أبي حيان، والانتصار لابن مالك، فالأخير قال: إن الباء تزاد في الحال المنفي عاملها، كقوله [٥]:

فما رَجَعَتْ بِخائِبةٍ رِكابٌ ... حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

---

(١) من البسيط، لجرير، في ديوانه ١٢٨/١

اللغة: ابن اللبون: لثلاث سنين، والقناعيس: الشداد، والقرن: الحبل.

(٢) التذييل والتكميل ٩٠/١

(٣) ينظر: فحولة الشعراء، ص ٩

(٤) التذييل والتكميل ٢٨٥/١

(٥) البيت من بحر الوافر، منسوب إلى قحيف العامري في المقاصد النحوية١٢٢٦/٣.

وقوله [١]:

كائِنْ دُعيتُ إلى بَأْساءَ داهِمَةٍ ... فَما انبَعَثْتُ بِمَزءُودٍ وَلا وَكَلِ [٢]

وخالفه أبو حيان، وخرجه على تقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود [٣].

وانتصر لابن مالك ابن هشام، فقال: " وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، فإذا قيل: إن شخصا غير كذاب فهذا لا يفرض أنه لا يكذب ... " [٤].

وهنا يُطرح سؤال: هل كان أبو حيان حادًّا مع ابن مالك فقط؟ وما هي أسباب ذلك؟

فالجواب: يبدو أن أبا حيان كانت له شخصيته الواضحة القوية، وقد رسم لنفسه منهجًا رأى أن من يخالفه فقد خالف الإجماع، فاستحق بذلك النقد، وقد يتعدى ذلك إلى الحدة في النقد حسب كل موضع، فأبو حيان كان مذهبه بصريًّا، واعتمد في تقريره للأحكام النحوية السماع، وأن القياس لا يكون إلا بعد تقرر السماع، وما خالف ذلك لا يعتد به.

فقد ذهب ابن مالك إلى جواز أن يقال: إحدى عشرة مائة واثنتا عشرة مائة إلى تسعة عشرة مائة، واستدل لذلك بقول جابر(ﷺ): " كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً "[٥]، يقصد: أهل الحديبية، وفي حديث البراء (ﷺ): " كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ

---

(١) البيت من بحر البسيط، لرجل من فصحاء طيء. ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل٤/٣١٤

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص١٥٠

(٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه٧/٢٨٦، حديث رقم (٣٦٨٥٤)، كتاب "المغازي"، باب "غزوة الحديبية ".

مِائَةً"[١][٢]، ولم يرتضه أبو حيان؛ لأنه لم يعتد بالحديث، وقرر أن لا سماع في ذلك، قال: " وأما ما ذكره المصنف من أنه يميز المركب بمائة، فتقول: إحدى عشرة مئة واثنتا عشرة مئة إلي تسع عشرة مئة فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أن ذلك مسموع من كلام العرب"[٣].

ثم قال: " وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روي من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه" [٤].

وكذلك من يخالف ما عليه الإجماع كان له بالمرصاد، وربما كان ذلك كله من باب الغيرة على مَن ينتقدهم مِن أن يستدرك عليهم أحد من المتأخرين ما أغفله، ويظهر هذا في انتقاد أبي حيان ابن مالك في مخالفته الإجماع باستشهاده بالأحاديث على ثبوت الأحكام النحوية؛ فأبو حيان يقرر أن الأحاديث تحتمل الرواية، فاستن إلى قاعدته المشهورة " وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال " [٥]، قال السيوطي: السيوطي: " ورد به على ابن مالك كثيرًا في مسائل استدل عليها بأدلة تقبل التأويل" [٦].

ولم يكن ابن مالك وحده هو محل نقد أبي حيان، فانظر إلى قوله عن الزمخشري في مقدمة كتابه " البحر المحيط ": " ولله در أبي القاسم الزمخشري حيث

---

(١) ينظر: شرح مشكل الآثار ١٠/٧، حديث رقم (٢٥٨٧)

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٨/٢

(٣) التذييل والتكميل ٣٤١/٩

(٤) السابق ٣٤٢/٩

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٦/١

(٦) الاقتراح، ص٦٢

قال في خطبة كتابه في التفسير ما نصه[١]: إن إملاء العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها "[٢]... وغيره كثير.

رأيت كيف مدحه؟ ولما بدا موقف الزمخشري من قراءة ابن عامر[٣]: " قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ " – في قوله: الفصل بين المضاف والمضاف إليه فشا لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، أكان سمجا مردودا؟ فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟ [٤]– رد عليه أبو حيان بقوله: " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم " [٥].

ومن ثَم يمكن القول: إن أبا حيان كان يتمسك بما يراه أنه الحق، وكان ذلك سبب رحلته عن بلاد الأندلس، قال ابن حجر العسقلاني– نقلًا عن ابن الخطيب–: "كان سبب رحلته عن غرناطة أَنه حملته حدة شبيبته على التعرض للأستاذ أبي جعفر ابن الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وحشة، فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه، وتكذيب روايته فرفع أمره للسلطان بغرناطة، فانتصر له وأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى، ثم أجاز البحر مختفيا، ولحق بالمشرق،

---

(١) تنظر: مقدمة الكشاف ٢/١

(٢) ١٩/١، وينظر: ٢١/١

(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص٢٧٠، والحجة لأبي علي، ص١٥٠

(٤) ينظر: الكشاف٢/٧٠

(٥) البحر المحيط ٦٥٨/٤

وتكررت رحلته إلى أَن حل بالديار المصرية " [١].

غير أنه استحسن بعض الآراء لابن مالك، ووافقه فيها:

أنواع هذه الموافقات، وأسبابها:

لم يكن نقد أبي حيان ابن ملك لمجرد النقد، بل وضع أبو حيان منهجًا لنفسه رأي أن من يخالفه فقد استحق النقد، وكل ذلك سبقت الإشارة إليه، غير أنه استحسن بعض الآراء لابن مالك – وذلك على خلاف عادته في الكتاب– وقد تنوعت، ولها أسبابها، ويمكن تقسيمها قسمين:

الأول- موافقات صريحة:

وتنوعت وجاءت على النحو الآتي:

أولًا– "وهو حسن": قول وصف به أبو حيان رد ابن مالك على ابن كيسان الذي جعل (مَن) و(ما) الاستفهاميتين معرفتين، ولعل السبب هو أن كونهما نكرتين هو رأي الجمهور، وقول ابن كيسان لم يقل به غيره كما ذُكر[٢].

ثانيًا– "وهو الصحيح": قول وصف به أبو حيان قول ابن مالك في تقسيمه الزمان إلى مختص ومبهم، رادًّا به قول ابن عصفور الذي جعله قسيم المبهم والمختص، وجعل أبو حيان المعدود نوع من المختص[٣].

ثالثًا– "والصحيح ما ذهب إليه المصنف": وصف به أبو حيان قول ابن مالك في جواز الجر في نحو: حسنُ وجهِه، ولعل السبب في ذلك وروده نثرًا ونظمًا وإن كان قليلًا، خلافًا لسيبويه الذي قصره على الضرورة، والكوفيين الذين أجازوه مطلقًا[٤].

---

(١) الدرر الكامنة٦/٥٩

(٢) تنظر: مسألة "(مَن) و(ما) الاستفهاميتين معرفتين بين التعريف والتنكير".

(٣) تنظر: مسألة "تقسيم ظرف الزمان إلى مبهم ومختص".

(٤) تنظر: مسألة "من أحوال الصفة المشبهة".

رابعًا- "وهذا الذي ذكره المصنف صحيح": وصف به أبو حيان قول ابن مالك في رفع "المسك" في نحو: ليس الطيب إلا المسك لغة بني تميم، وهو ما لم ينكره أحد من النحويين غير أن سيبويه يصفه بالقليل(١).

خامسًا- "وما ذكره المصنف صحيح": وصف به أبو حيان قول ابن مالك في أن الفعلين في صيغتي التعجب لا يتصرفان، وهو رأي جمهور النحاة في لزومهما على هاتين الصيغتين، ولعله السبب في وصف أبي حيان قول ابن مالك بالصحيح(٢).

سادسًا- "وهو رد صحيح": وصف به أبو حيان رد ابن مالك على أبي علي وابن عصفور الذَينِ جوزا إعمال (ليس) إذا وليها (هنّا) الظرفية، والسبب هو أن (لات) لا تعمل إلا مع (الحين) خاصة، وهو رأي الجمهور وأظنه هو سبب موافقة أبي حيان لابن مالك في هذا الرد(٣).

الثاني- موافقات غير صريحة:

وهي تلك الموافقات التي كان سببها موافقة ابن مالك آراء جمهور النحويين؛ وهو ما بان صراحة من أبي حيان، ومن ذلك:

أولًا- "وهو الوجه المختار": وصف به أبو حيان قول ابن مالك عند حديثه عن إعراب جمع المذكر السالم بالحروف؛ الواو رفعًا، والياء جرًّا ونصبًا، والسبب واضح في أنه الوجه المختار عند النحاة، وغيره قليل، وقيل: خاص بالضرورة (٤).

ثانيًا- "هو المختار": وصف به أبو حيان قول ابن مالك من أن الجملة بعد الفعل المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الخفض إن تعدى به، ولعل السبب في ذلك أن

---

(١) تنظر: مسألة "إهمال (ليس) حمدلًا على (ما) في لغة تميم".

(٢) تنظر: مسألة "فعلا التعجب بين التصرف وعدمه".

(٣) تنظر: "مسألة إعمال (لات) عمل (ليس) إذا وليها " هنّا "".

(٤) تنظر: مسألة "إعراب جمع المذكر السالم بالحروف".

رأي ابن مالك هو اختيار أكثر النحويين؛ فيكون ابن مالك موافقًا لهم [١].

وأخيرًا يمكن القول: إن تلك الموافقات صريحة كانت أو غير صريحة تشترك في أن السبب فيها هو موافقة ابن مالك رأيه رأي الجمهور- وكان ذلك في أغلب الآراء- ولم ينفرد ابن مالك إلا في رأي واحد، وهو جواز الجر في نحو: حسنُ وجهِه على قلة.

(١) تنظر: مسألة " موضع الجملة بعد فعل التعليق".

الفصل الأول

موافقات أبي حيان الصريحة لابن مالك

وفي ست مسائل:

(١): (مَن) و(ما) الاستفهاميتان بين التعريف والتنكير:

ذكر ابن مالك المعارف ورتبتها، ثم نفى أن تكون (مَن) و(ما) الاستفهاميتان معرفتين، فقال: " ... ولا (مَنْ) و(ما) للمستفهم بهما معرفتين خلافًا لابن كيسان..."[١].

فالنص صريح في أنه خلاف ما ارتآه ابن كيسان الذي ألحقهما بالمعارف، ومن ثَمّ فلا يكون جوابهما إلا معرفتين؛ " لأن الجواب يطابق السؤال " فإذا قيل: مَنْ عندَك؟ فجوابه: زيد، ونحوه وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب " [٢].

وضعفه ابن مالك من وجهين:

أحدهما- أن تعريف الجواب غير لازم؛ إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بني فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمر مهم.

والثاني- أن (من) و(ما) في السؤالين قائمان مقام: أي إنسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، ثم قال: " والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قام أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل، بخلاف ادعاء التنكير " [٣].

---

(١) التسهيل، ص ٢١

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١١٩/١، والتذييل والتكميل ١٢٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ١١٩/١.

وذيّل أبو حيان تضعيف ابن مالك لما ارتآه ابن كيسان بقوله: "وانتهى كلامه" يقصد: كلام ابن مالك، ثم وصفه بقوله: "وهو حسن" [١]؛ أي: رد ابن مالك على ابن كيسان.

العرض الدراسة:

يُعَدُّ التعريفُ[٢] والتنكيرُ[٣] ميزة من ميزات العربيَّةِ، وهما من خصائِصِ الأسماء؛ والنكرة " أصل للمعرفة؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس " [٤]، ومن ثَمّ فالنكرة ليس فيها تخصيص وهو الأصل؛ لأنها لا تخص واحدًا بعينه، كفرس ودار، أمّا المعرفة فيصيبها التخصيص؛ لأنها تخص واحدًا من جنسها، فالنكرة أصل للمعرفة؛ لأنّ التعريف طارئ عليه [٥]، فلا قرينة للمعرفة بخلاف النكرة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج[٦].

وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حد المعرفة؛ لأن منها ما هو معرفة معنى، نكرة لفظًا، نحو قولهم: كان ذلك عامًا أول، ومنها ما هو معرفة لفظًا، نكرة معنى، نحو قولهم لـ(الأسد): أسامة، وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمه [٧].

---

(١) التذييل والتكميل ١٢٥/٢.

(٢) وهو "ما وضع ليدل على شيء بعينه " والأعلام. كتاب التعريفات: ٢٢١.

(٣) وهو "ما وضع لشيء لا بعينه كرجل، وفرس ". كتاب التعريفات: ٢٤٦.

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ١٣٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية، ص ٢٤١ ، وشرح الحدود النحوية، ص ١٣٣.

(٦) ينظر: التصريح: ٩٣/١.

(٧) بعض العرب يجريهما معرفتين بالإضافة، وبعضهم يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما (رب)، وينصبهما على الحال. شرح التسهيل: ١١٥/١.

ومثل ذلك: ذو(أل) الجنسية[١]، نحو: مررتُ بالرجل خيرٍ منك [٢].

والنكرة أخف من المعرفة؛ لأنها أول، يقول سيبويه: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنًا؛ لأن النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به، فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة " [٣].

ويُعرّف الاسم النكرة بأمور، قال سيبويه: " المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة ...، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار" [٤]، ونص ابن مالك على أن الأسماء الموصولة من المعارف، قال:

وَغَيْـرُهُ مَعْرِفَـةٌ كَهُـمْ وَذِي ... وهِنْـدَ وابْنِـي والْغُـلاَم والَّـذِي [٥]

وهذه المعارف متفاوتة في ترتيبها، قال ابن مالك:

فَمُضْـمَرٌ أَعْرَفُهَـا ثُـمَّ العَلَـمْ ... فَـذُو إِشَـارَةٍ فَمَوصُـولٌ مُـتَمْ

فَـذُو أَدَاةٍ فَمُنَـادَى عُيِّنَـا ... فَـذُو إِضَـافَةٍ بِهَـا تَبَيَّنَـا [٦]

أما لفظ الجلالة والضمير العائد إليه فهما أعرف المعارف؛ لأنه ممتنع الإلباس، ولا يحتمل إلا المولى (ﷻ)[٧]، وقد اجتمعا في قوله (ﷻ):﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ

---

(١) فإنه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتبارًا بلفظه ، وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارًا بمعناه. ينظر: شرح التسهيل: ١١٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١١٥/١.

(٣) الكتاب: ٢٢/١.

(٤) السابق: ٥/٢.

(٥) الألفية، ص ١٢.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٢٢٢/١.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٢٢٠/١، ٢٢١، وشرح الحدود، للفاكهي ص ٣٧.

ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[١].

وحكى ابن الحاج أن ابن جني رأى سيبويه في منامه، فقال: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الجنة، فقيل: بماذا؟ فقال: بقولي: إن اسمه (تعالى) أعرف المعارف، وقال: " وليس المراد أن الله (جل جلاله) لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل، بل غفر له بسببه" [٢].

التعقيب:

بينت الدراسة المعارف بأنواعها، وما زاده ابن مالك فيها، وأثبتت أن المعارف ليست في مرتبة واحدة، بل تتفاوت في أفضليتها بعضها على بعض.

وأما انفراد ابن كيسان – كما نقله عنه ابن مالك – بجعله "مَن" و "ما" الاستفهاميتين معرفتين فنقله عنه – أيضًا– السيوطي وذكر أن الجمهور على أنهما نكرتان – وهو الراجح – ؛ لِأَن الأَصْل التنكير مَا لم تقم حجَّة وَاضِحَة، وذكر مثل ما ذكره ابن مالك في توجيه ضعف هذا الرأي [٣].

(٢) **إهمال "ليس" حملًا على "ما" في لغة بني تميم**:

ذكر ابن مالك أن رفع "المسك" في نحو: ليس الطيب إلا المسك لغة بني تميم، والنصب لغة الحجازيين [٤].

ووافقه أبو حيان بقوله: " وهذا الذي ذكره المصنف من أن ذلك لغة تميم صحيح " [٥].

---

(١) من الآية: ١٠٧ من سورة البقرة.

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي، ص ٧١.

(٣) همع الهوامع ١/٢٢٠

(٤) ينظر: التسهيل، ص٥٧.

(٥) ينظر: التذييل ٤/٣٠٠

العرض الدراسة:

" ليس" من أخوات " كان" تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها، تقول: ليس زيدٌ قائمًا، وأما إذا انتقض نفيها فما بعدها مرفوع، وذلك نحو: ليس الطيب إلا المسك، وهذا الإهمال لغة بني تميم، فكما أن أهل الحجاز أعملوا "ما" إعمال "ليس" إذا لم ينتقض النفي فكذلك تميم أهملت "ليس" إذا انتقض النفي حملًا على "ما"[١].

ونقل سيبويه ذلك عن العرب، فقال: " وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كـ"ما"، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد، قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ[٢]:

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ ولَيسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة[٣]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدَائي إنْ ظَفِرْتُ بهَا ولَيْس مِنْهَا شِفاءُ الدَّاءِ مبْذُولُ

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب " [٤].

غير أنه رأى أن الوجه والحد حمل مثل ذلك على أن في (ليس) إضمارًا، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ، ثم قال: " إلا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطَيبُ إلا المِسكُ، وما كانَ الطيبُ إلا المسكُ " [٥].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ص٣٨٧، والتذييل ٢٩٩/٤

(٢) من الطويل، وهو من شواهد سيبويه ٧٠/١، وينظر: المقتضب ١٠٠/٤، والأصول في النحو ١٠٠/٤

(٣) من البسيط، وهو من شواهد سيبويه ٧١/١، وينظر: المقتضب ١٠١/٤.

(٤) الكتاب ١٤٧/١.

(٥) ينظر: السابق ١٤٧/١

وأكده في موضع آخر تعليقًا على البيت الأول، فقال: " فلو كان (كلّ) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفعُ في (كل) ولكنه انتصب على (تُلْقى)، ولا يجوز أن تَحملَ (المساكين) على (ليس) "[١].

يريد: أن (كل) ينتصب بـ (تلقي)، و(المساكين) يرتفع بـ (تلقي)، وفي (ليس) ضمير الأمر، وهو اسمها، ولو لم يكن في (ليس) إضمار لارتفع (كل) بها، وصار جملة (تلقي) خبرها واحتيج إلى إضمار (كل) في (تلقي)، فيصير التقدير: وليس كل النوى تلقيه المساكين .

وكذلك لا يجوز أن تجعل (المساكين) اسمًا لـ(ليس)، و(كل) منصوب بـ(تلقي)؛ فيلي (ليس) منصوب بغيرها [٢]، قال سيبويه: " ولا يجوز أن تَحملَ (المساكين) على (ليس) وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِى الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن.

ولو قلتَ: كانتْ زيدًا الحُمىَّ تَأْخُذُ، أو تَأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحًا "[٣] .

التعقيب:

مسألة حمل (ليس) على (ما) في الإهمال لم ينكر سيبويه ثبوت كونها لغة لبعض العرب غير أنه وصفها بالقليل، ورجح فيها ابن مالك الجواز؛ محتجًّا بكونها لغة لبني تميم .

ووافقه أبو حيان في ذلك، ودعمه بما حدث بين عيسى الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، فكان عيسى ينكر الرفع، وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا، فقال له عيسى في ذلك، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر، وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا

---

(١) ينظر: السابق ٧٠/١

(٢) ينظر: شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ٣٥١/١

(٣) ينظر: الكتاب ٧٠/١

وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع، ثم وجه أبو عمرو خلفًا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وبعض التميميين، وجهدا أن يلقنا الحجازيين الرفع، والتميميين النصب فلم يفعلا، ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال له: هو لك، بهذا فقت الناس[١].

(٣) **إعمال (لات) عمل (ليس) إذا وليها (هَنّا)**:

ذكر ابن مالك أن أبا علي وابن عصفور أجازا إعمال (لات) إذا وليها (هَنّا)، ورد عليهما بأن (هنا) ظرفٌ غير متصرف، فلا يخلو من معنى (في) إلا أن تدخل عليه (من) أو(إلى)، وحجته أنه مخالف لما عليه (لات)؛ حيث إن اسمها لـ(حين) محذوف، كقوله تعالى: " ولات حين مناص"[٢] [٣].

ووافقه أبو حيان على الإهمال، وهو ما يبين من رده علي أبي علي وابن عصفور في قوله: " وهو رد صحيح " [٤].

العرض والدراسة:

اختلف النحويون فيً اصل (لات) [٥]، والجمهور على أن أصلها: (لا) زيدت عليها التاء، كما زيدت في (ثمت) و(ربت)[٦]، وفي إعمالها خلاف بين النحويين أيضًا [٧]:

---

(١) ينظر: التذييل ٢٩٩/٤

(٢) من الآية (٣) من سورة ص.

(٣) ينظر: التسهيل ٥٧

(٤) التذييل ٢٩٨/٤

(٥) ينظر الخلاف في أصل (لات) في: الجمل في النحو ٢٩٦، ٢٩٧، والجنى الداني، ص ٤٨٥-٤٨٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني، ص ٤٨٥.

(٧) قال العكبري: " وَقَالَ قوم هُوَ مبنيٌّ مَعَ (لَا) ". اللباب ١٧٩/١

الرأي الأول- نسب إلى الأخفش الأصغر[١] القول بأنه لا عمل لها وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر، تقديره: ولا أرى حين مناص.

الرأي الثاني – وهو للأخفش الأوسط، أنها تعمل عمل (ليس)، وهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وحين مناص اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم، ونحوه[٢].

وهو مذهب سيبويه، قال: " ونظير "لاتَ" في أنّه لا يكون إلا مضمرَا فيه: ليس ولا يكون في الاستتار، إذا قلت أتَوْني ليس زيدًا ولا يكونُ بشرًا، وزعموا أنّ بعضَهم قرأ [٣]: "وَلاَتَ حِينُ مَنَاص" وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسى[٤]:

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها ... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

جَعلها بمنزلة "ليس"، فهي بمنزلة "لاتَ" في هذا الموضع في الرفع "[٥].

ولا تكون إلا مع "الحين" خاصة، قال سيبويه: " ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن ليس وإنَّما هي مع الحين كما أن "لَدُنْ" إنّما يُنْصَبُ بها مع "غُدْوَةً"، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في "الله"، إذا قلت: تاللهِ لأَفْعَلَنَّ " [٦].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٩٧/١، والبديع في علم العربية ٥٨٧/١

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٩٢/٢

(٣) قرأ بها عيسى بن عمر. ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ١٣٠

(٤) من مجزوء الكامل، لسعد القيسي، وهو من شواهد سيبويه ٥٨/١، وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص ٢٧١

(٥) الكتاب ٥٨/١

(٦) الكتاب ٥٩/١

وأما إن ولي "لات" "هَنّا" فنُسب إلى أبي علي وابن عصفور القول بأنه لا عمل لها هنا، ففي قول الشاعر[١] :

حَنّتْ نَوار ولاتَ هَنا حَنتِ ... وبدا الذي كانت نُوارُ أَجَنَّتِ

في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة " أنْ " محذوفة، و"أن" وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر "هنّا" كأنه قال: ولا هنالك حين [٢].

وذهب ابن عصفور إلى الإعمال، وذلك على أن "هنّا"– في مثل ذلك– اسم " لات " و"حنت" خبرها على حذف المضاف والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حنين، وذكر قول الشاعر[٣]:

لات هنّا ذكرى جبيرة أو من .. جاء منها بطائف الأهوال[٤].

التعقيب:

تبين مما سبق أن إعمال "لات" عمل" ليس " هو ما عليه أكثر النحويين، وفي هذه الحالة لا تكون إلا مع "الحين" خاصة والخبر بعدها محذوف، وما نقله أبو حيان عن ابن مالك من أن أبا علي وابن عصفور ذهبا إلى أنها تعمل إذا وليها "هَنّا" نقل غير دقيق؛ لأنه بالرجوع إلى كلام ابن مالك وجدته ينسب الإهمال إلى أبي علي، والإعمال إلى ابن عصفور[٥].

---

(١) من الكامل، منسوب إلى حَجْلُ بنُ نَضْلَةَ الباهلى في تمهيد القواعد ٢٥٥/٢، وإلى شبيب بن جُعَيل التَّغْلَبِي في المقاصد النحوية ٣٨٢/١، وإلى الاثنين في شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤٨/٧

(٢) ينظر: التذييل ٢٩٨/٤

(٣) من الخفيف، للأعشى في ديوانه (١٨٤)

(٤) ينظر: المقرب، ص ١٦٢

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/١

وضعفه ابن مالك من وجهين:

الأول – أن فيه إخراج "هَنّا" عن الظرفية، وهو من الظرف التي لا تتصرف، ورده الرضي بأنها لم تخرج عن الظرفية؛ لأنها في الأصل للمكان، واستعيرت في هذا البيت ومثله للزمان؛ فهي هاهنا ليست على اصلها حتى يلزم المحذور؛ فهي هنا ظرف بمعنى "حين" [١].

والآخر – إعمال "لات" في معرفة ظاهرة ، وإنما تعمل في نكرة[٢] وهو اختيار ابن عصفور، قال: " وتعمل في «الحين» معرفة ونكرة لاختصاصها به " [٣]، وأنشد في المعرفة قول الأعشى:

لات هنّا ذكرى جبيرة أو من ... جاء منها بطائف الأهوال

وأرجح رأي الجمهور؛ لأن " لات " ليست في الأصل كـ " ليس "، فيلزم الإعمال بها أن تكون مع " الحين " خاصة والأبيات محتملة التأويل، فيمكن قصر مجيء " لات " مع " هنا " في النظم – ولا يتعداه إلى غيره – على أحد التأويلات.

(٤): **تقسيم ظرف الزمان (المفعول فيه[٤]) إلى مبهم ومختص**:

قسم ابن مالك الزمان إلى مبهم ومختص، وذلك في قوله: " ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح " [٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٩٩/٢

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ .

(٣) المقرب، ص ١٦٢

(٤) وهو تسمية الكوفيين، أما الظرف فتسمية البصريين، واعترض الأولون بأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار، كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك. ينظر: التصريح ٥١٥/١

(٥) التسهيل، ص ٩١

ووافقه أبو حيان في التقسيم، فقال: " وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف في الزمان إلى مبهم ومختص هو الصحيح" [١].

العرض والدراسة:

ظرف الزمان هو أحد قسمي المفعول فيه: وهو ما ضُمّن معنى في باطّراد، ويدخل فيه اسم المكان كـ: امكث هنا أزمنًا[٢].

وينقسم ظرف الزمان باعتبارات مختلفة أقسامًا عدة، فقسمها ابن السراج باعتبار الاسمية والظرفية قسمين:

الأول– ما يكون اسمًا ويكون ظرفًا؛ فتقول: اليوم يوم مبارك .

والآخر– ما لا يكون إلا ظرفًا، ثم قال: " فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسمًا وظرفًا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورًا ولا مرفوعًا، وهذا إنما يؤخذ سماعًا عنهم، فمن ذلك: ... ضحى إذا عنيت: ضحى يومك " [٣].

وهو – أي: الزمان– من حيث الإبهام وعدمه قسمان:

الأول – زمان مبهم: وهو ما وقع على قدر من الزمن غير معين.

والآخر – زمان مختص: وهو إما محدود وإما غير محدود؛ فالأول هو ما له قدر من الزمن معلوم كشهر، والثاني وهو غير المحدود كأسماء الأيام [٤].

---

(١) التذييل ٧/٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٠، والتذييل ٨/٣٥٦

(٣) الأصول في النحو ١/١٩٢، وينظر: الإيضاح العضدي، ص ١٧٨

(٤) ينظر: اللمع لابن جني، ص ٥٦، وتوضيح المقاصد: ١/١٧٥

وأبدل الزمخشري الـ " مختص " بـ " مؤقت " وذكر ما ذكره ابن السراج، فقال: " المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان: وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت، ومستعمل اسمًا وظرفًا، ومستعمل ظرفًا لا غير.... " [١].

وزاد ابن عصفور قسمًا ثالثًا، وهو المعدود، ثم قال: " المبهم: هو ما لا يصح وقوعه في جواب (كم)، ولا في جواب (متى) نحو: زمان، والمختص وهو ما يصح وقوعه في جواب (متى) نحو: يوم الجمعة، والمعدود ما يصح وقوعه في جواب (كم) نحو: يومين" [٢].

فجعل ابن عصفور المعدود هنا قسيم المختص، واعترض عليه أبو حيان بأنه في الحقيقة قسم من المختص، ثم قال: " فالمبهم: ما وقع على قدر من الزمان غير معين، نحو: وقت، وحين، وزمان، والمختص قسمان: معدود، وغير معدود.
المعدود: ما له مقدار من الزمان معلوم، نحو: سنة ...
والمختص غير المعدود أسماء الأيام ... " [٣].

وقسمه ابن الخباز باعتبار التصرف وعدمه أربعة أقسام:
الأول– متصرف منصرف، وذلك نحو: يوم، تقول: مضى يوم ويوم الجمعة مبارك، فتجعله فاعلًا ومبتدأ.
الثاني – ما لم يكن متصرفًا ولا منصرفًا، وذلك في كما في كلمة (سحر) إذا أردته من يوم معين، كقولك: جئت اليوم سحر.
الثالث – ما تصرف ولم ينصرف، كقولك: جئت اليوم غدوة.

---

(١) المفصل، ص ٨١
(٢) المقرب، ص ٢١١
(٣) التذييل ٧/٢٦٠، ٢٦١.

الرابع – ما انصرف ولم يتصرف، وذلك كقوله: خرجت ضحى وضحيًا، وأنت تعنى ضحى يومك[١].

التعقيب:

الزمان – كما هو واضح من الدراسة – ينقسم أقسامًا مختلفة، وذلك لاعتبارات متعددة، وينقسم باعتبار تحديد الزمان من عدمه قسمين: مختص ومبهم، وهو ما قال به ابن مالك، وكذا نظمه في كافيته[٢]:

والوقت مبهما ومختصا لذا يصلح كـ"امكث يوما أو يوم كذا

ووافقه أبو حيان، ثم قال: " وقسمه بعضهم إلى مبهم ومعدود ومختص، فجعل المعدود قسيم المبهم والمختص، وهو في الحقيقة قسم من المختص " [٣].

في إشارة منه إلى رأي ابن عصفور الذي جعل المعدود قسيم المختص، والذي انتقده أبو حيان بقوله: " وهو في الحقيقة قسيم المختص ".

(٥): **من أحوال الصفة المشبهة**:

أجاز ابن مالك إضافة الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى ضمير موصوفها، وإلى المجرد من ذلك، فقال: " ويقل نحو: حسن وجهِه، وحسن وجهَ، وحسن وجهٌ، ولا يمتنع خلافًا لقوم"[٤].

ووافقه أبو حيان في وجه الجر بقوله: " ولم يجز (س) الجر إلا في الشعر،

---

(١) ينظر: توجيه اللمع، ص ١٩٠

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٤

(٣) التذييل ٧/٢٦٠.

(٤) التسهيل، ص١٤٠

ومنعه المبرد مطلقًا، وأجازه الكوفيون مطلقًا والصحيح جوازه على قلة كما ذهب إليه المصنف" [١].

العرض والدراسة:

الصفة المشبهة مع معمولها لها صور عدة، ولكل صورة حكمها الإعرابي، ومنها الثلاث محل الدراسة، وإليك بيانها:

أما الصورة الأولى – ففيها أضيفت الصفة المشبهة إلى مضاف إلى ضمير موصوفها والشواهد على ذلك كثيرة ومتنوعة [٢]:

فمن النثر : قوله (ﷺ): " أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى"[٣]، وحديث أم زرع – رضي الله عنها– " وصِفْرُ رِدَائِهَا " [٤].

ومن النظم : قول الشماخ [٥]:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرسَ الركبُ فيهمَ بحقْلِ الرُّخامى قد عَفَا طَلَلاهُما

قَامَت على رَبْعَيْهِما جارتا صفا كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهما

---

(١) التذييل ٢٣/١١

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١٦٧/٤ رقم (٣٤٤١)، كتاب أحاديث الأنبياء، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ " {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا}.

(٤) من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٠٢/٤ رقم (٩٢)، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ – بَابُ ذِكْرِ حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ.

(٥) من الطويل في ديوانه (٦٦)، وهو من شواهد سيبويه ١٩٩/١، وينظر: الخصائص ٤٢٢/٢، واللباب ٤٤٤/١

وقال الأعشى[١] :

فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ هَاتِهَا ... بأدماءَ في حبلِ مقتادها

وقول أبي حميدة النويري[٢] :

على أنني مطروفُ عينيه، كلما تصدى من البيض الحسان قبيلُ

وقول الآخر[٣] :

تمنّى لِقائي الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسه ولما رآني ارْتاعَ ثمت عردا

ولم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر، ووصفه بالرديء قال: " وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها، شَبّهوه بـ(حسنة الوجه) وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنه من سببه بالألف واللام " [٤].

ونُسب إلى الكوفيين الجواز مطلقًا [٥]، ونُسب إلى المبرد المنع مطلقًا[٦]، قال قال السيوطي: " البَيْت الْمَذْكُور على أَنَّهُمَا من قَوْله: " مصطلاهما " عَائِد على "الأعالي"؛ لِأَنَّهَا مثناة فِي الْمَعْنى" [٧].

---

(١) من المتقارب في ديوانه ص٥٨، ينظر: شرح أدب الكاتب١١٧، وضرائر الشعر٢٨٧، والتذييل١١/٢٣

(٢) من الطويل. ينظر: التذييل ١١/٢٣، والمساعد لابن عقيل ٢/٢١٧، وتمهيد القواعد٦/٢٨٠١

(٣) من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٠٥، والتذييل١١/٢٣.

(٤) الكتاب١/١٩٩

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية١/١٠٢، وشرح ابن الناظم، ص٣٢٢، والتذييل والتكميل ١١/٢٣

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية١/١٠٢، والتذييل١١/٢٣.

(٧) همع الهوامع ٣/٨٤

وأما الصورة الثانية – وهي نصب الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف، وأنشد الكسائي فيه قول الشاعر[١]:

أنْعَتُهـــا إنّـــيَ مـــن نُعاتِهـــا
مُـــدارةَ الأخفـــاف مُحْمرّاتِهـــا
غلـــبَ الـــذفارى وعِفرنياتهـــا
كُـــومَ الـــذرَى وادِقـــةً ســـرّاتِها

وقول الآخر[٢]:

لـو صُـنْت طرفَـك لـم تُـرَعْ بصـفاتها لمّـا بَـدَتْ مَجْلُـوّةً وجَناتِهـا

قال السيوطي: " وأجري كعملها – أي: الصفة المشبهة – في رفع السببي ونصبه وجرّه، اسم مفعول المتعدي لواحد " [٣].

وقال ابن مالك: " وأما رأيت رجلًا حسنًا وجهه فهو مثل قراءة بعض السلف[٤] السلف[٤] "وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آَثِمٌ قَلْبَهُ" [٥] بالنصب " [٦].

وذكر أبو حيان أنه لا يتعين ذلك، فقال: " ولا يتعين ذلك إذ يجوز أن يكون انتصاب (قلبه) على أنه بدل من اسم إن " [٧].

---

(١) الأبيات من الرجز، نسبه العيني إلى عمر بن الأشعث في المقاصد الشافية ٣/١٤٥٠، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/١١١.

(٢) البيت من الكامل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٠٥، والهمع ٣/٨٨ .

(٣) الهمع ٣/٨٨

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ١/١٨٨: " وأجاز قوم (قلبَه) بالنصب ".

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٨٣

(٦) شرح التسهيل ٣/٩٦

(٧) التذييل والتكميل ١١/٢٤

ومن ثَم فهذه الصورة محل خلاف بين النحويين:

الرأي الأول – جوازه مطلقًا، واختاره ابن مالك، والنظم وقراءة بعض السلف يؤيدانه.

الرأي الثاني – المنع مطلقًا، وهو منسوب إلى المبرد[١].

الرأي الثالث – جوازه في الشعر فقط، وهو رأي سيبويه [٢].

وأنشد ابن عصفور:

أنْعَتُهـــا إنّـــيَ مـــن نُعاتِهـــا

كُـــومَ الـــذرَى وادِقـــةً ســـرّاتِها

ثم قال: " ألا ترى أنه قد نون (وادقة) ونصب معمولها وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع السرات إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميرًا مرفوعًا عائدًا على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراء له، في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافًا إليه " [٣].

وأما الصورة الثالثة – وهو رفع " وجه " فأنشد الفراء فيه [٤]:

بثـوبٍ ودينـارٍ وشـاةٍ ودرهـمٍ فهـل أنـت مرفـوعٌ بمـا ههنـا راسُ

وقول الآخر[٥]:

بِبُهْمَـةٍ مُنِيَـتُ شَـهْمٍ قَلْـبُ ... مُنَجِّـذٍ لَا ذِي كَهَـامٍ يَنْبُـو

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٩٦/٣

(٢) ينظر: الكتاب ١٩٦/١

(٣) ضرائر الشعر، ص ٢٨٧

(٤) من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٦/٣، والهمع ٨٥/٣.

(٥) من الرجز المسدس، بلا نسبة في شرح التسهيل٩٦/٣، والمقاصد للعيني١٤٤٧/٣، والهمع٨٥/٣

وجوازه منسوب إلى الكوفيين [١]، وهذا يرد على ابن هشام الخضراوي قوله: "لا يجوز الرفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده " [٢].

ونسب ابن مالك المنع إلى أكثر البصريين [٣].

الترجيح:

الأوجه الثلاثة جائزة عند أكثر النحويين، ونفيها أو منعها غير مقبول؛ لأن بعضها مدعوم بكلام العرب نثرًا ونظمًا كما في الصورة الأولى، وبعضها الآخر مدعوم بكلام العرب نظمًا كما في الثانية والثالثة.

ومن ثَم فالحكم بالمنع مطلقًا غير منصف، والحكم بجوازه في الشعر مردود بما ورد في غيره، فيبقى الحكم بوجوده وقلته كما ذهب إليه ابن مالك واختاره أبو حيان.

(٦) فعلا التعجب بين التصرف وعدمه:

ذكر ابن مالك أن الفعلين في الصيغتين لا يتصرفان[٤].

ووافقه أبو حيان بقوله: " وما ذكره المصنف من كونهما لا يتصرفان صحيح"[٥].

العرض والدراسة:

التعجب[٦]أسلوب امتازت به لغتنا العربية، ويكون بلفظين:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٣/٩٦، والتذييل١١/٢٣، والمساعد ٢/٢١٨.

(٢) ينظر: التذييل ١١/٢٥، والمساعد ٢/٢١٨

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٩٦، والتذييل ١١/٢٤، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٠٣

(٤) " الدهش من الشَّيْء الخارج عَن نَظَائِره الْمَجْهُول سَببه". التسهيل ١٣١

(٥) التذييل ١٠/٢٠٩

(٦) اللباب ١/١٩٦، وينظر : توجيه اللمع ص٣٨٢، وشرح الشافية ١/٥٠٣.

أحدهما – ما كان على (ما أفعله) ، وذلك قولك : ما أحسن زيدًا.

والآخر– ما كان على (أفعل به) ، نحو قولك : أكرم بزيد.

فـ (أعلم) في الصيغة الأولى فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ (ما)، وهو الفاعل، وما بعد الفعل منصوب على أنه مفعول به، وفي الثانية لفظه أمر ومعناه الخبر، قال المبرد: " فـ (ما) اسْم مُرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَ(أحسن) خَبره، وَهُوَ فعل، و(زيدًا) مفعول بِهِ فتقديره: شَيْء أحسن زيدًا " [١].

وليس كل فعل يصح أن يأتي منه التعجب، ولكن له شروط، ذكرها الجزولي في قوله: " وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي غير مزيد فيه في الأمر العام، ومما يقبل الزيادة والنقصان ومما بناؤه على فعُل في الأصل، أو هو مردود إليه في المعنى، ومما قد وقع ودام " [٢].

فإن اختل وصف منها سوى المضي والدوام؛ فيُبنى من فعل مستوف للصفات، ويُنصب مصدر الفعل الذي اختل فيه أحد هذه الأوصاف مضافا إلى الفاعل مع ما أفعل، وأقرن به الباء مضافا إلى الفاعل مع أفعل به[٣]، إلا أنه وقع خلاف بين البصريين والكوفيين أهو اسم جامد أو فعل [٤]:

الرأي الأول – وهو للكوفيين أن (أفعل) في الصيغة الأولى اسم واختلفوا فيما بينهم فمنهم من استدل على ذلك بأنه لا يتصرف ومنهم من استدل عليه بتصغيره، وذلك

---

(١) المقتضب ١٧٣/٤

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٥٣، ١٥٤

(٣) ينظر: السابق، ص ١٥٤

(٤) ينظر: الإنصاف ١٠٤/١-١٢٠، وتوجيه اللمع، ص ٣٨٢ ، واللمحة في شرح الملحة ٥٠٤/١-٥٠٨

كما في قول الشاعر[١]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

ومنهم من استدل عليه بصحة عينه، مثل: ما أقومه، ولو كان فعلًا لأعلت عينه بقلبها ألفًا، كما قلبت من: قام وأقام.

الرأي الثاني – وهو للبصريين والكسائي من الكوفيين أنه فعل ماضٍ، بدليل دخول نون الوقاية عليه عند اتصاله بضمير المتكلم، فتقول: ما أفقرني إلى عفو الله، وهي لا تدخل إلا على الأفعال، وكذلك نصبه النكرات والمعارف، فإن كانت اسمًا فلا تنصب إلا النكرات خاصة على التمييز.

وفصل أبو البركات الأنباري القول في ذلك بما لا داعي لتكراره هنا، وتولى الرد على أدلة الكوفيين بما يرجح رأي البصريين عنده [٢].

التعقيب:

استُعمل الفعلان في (ما أفعل) و (أفعل به) للتعجب القياسي، وكان هناك خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين حول اسمية الأول أو فعليته، وكل ذلك تبين من خلال الدراسة، وأما عن كونهما يتصرفان أو لا ؟ فذكر ابن مالك أنهما لا يتصرفان ووافقه أبو حيان في ذلك، ووصف كلامه بالصحة.

وفسر أبو حيان كلام ابن مالك بأنهما لا يتصرفان على أن «ما أَفْعَلَه» لا يقال منه مضارع ولا أمر، وكذلك أَفْعِلْ في التعجب، لا يقال منه ماضٍ ولا مضارع[٣]، ثم عقب عليه – بعد وصفه بالصحة – بأن فيه خلافًا:

---

(١) من البسيط، مختلف في نسبته، فنسب إلى علي بن محمد العريني، وقيل: مجنون بني عامر، وقيل: العرجي واسمه عبد الله وهو أموي. ينظر: الخزانة للبغدادي ٩٨/١، ٩٩

(٢) ينظر: الإنصاف ١٠٤/١-١٢٠

(٣) ينظر: التذييل ٢٠٩/١٠

الرأي الأول – وهو للبصريين أنه يلزم فيه لفظ المضي، لا خلاف عنهم في ذلك.
الرأي الثاني – وهو لهشام الضرير – وهو من أئمة الكوفيين– أنه يجوز أن تأتي بمضارع في التعجب، فتقول: ما يُحْسِنُ زيدًا!؛ لأنه قد أحاط العلم بأنه يكون.

وعقب عليه أبو حيّان بقوله: " وما قاله قياس، ولم يُسمع من العرب، فوجب اطِّراحه " [1].

---

(1) التذييل ٢٠٩/١٠

الفصل الثاني

موافقات أبي حيان غير الصريحة لابن مالك

وفيه مسألتان:

(١): إعراب جمع المذكر السالم بالحروف:

قال ابن مالك في إعراب جمع المذكر السالم بالحروف: " ... أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض، وهو التصحيح، فإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واوٌ بعد ضمة، وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة، تليهما نون مفتوحة " [١].

وابن مالك في رأيه هذا موافق لما عليه الجمهور، وهو ما وضحه أبو حيان ووافقه فيه، فقال: " وما ذكره المصنف من أن هذا الجمع يكون بالواو في الرفع، والياء في الجر والنصب ونون بعدهما هو الوجه المختار في هذا الجمع " (٢).

العرض والدراسة:

كلُّ جمعٍ صحَّ فيهِ واحدُهْ فرفعُهُ بالواوِ، ونصبُهُ وجرُّهُ بالياءِ، تقول: جاء الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، ونونُهُ مَفتوحةٌ، فرقًا بيها وبين النون في كل مثنًّى، فإنها تُكسر، وتَسقط النونان فِي الإضَافة، تقول: ليتني من ساكنِي الجنة، ولقيت صاحبي زيد[٣].

ولا يقتصر حذف النون في جمع المذكر السالم على الإضافة، وإن كان كثيرًا فيه، كقوله -عز وجل-: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾، وإنما ذكر ابن مالك أنها تكون في [٤]:

---

(١) التسهيل ، ص ١٣

(٢) التذييل والتكميل ٢٧٩/١

(٣) ينظر: ملحة الإعراب، ص ١٩، واللمحة في شرح الملحة ١٩٣/١

(٤) ينظر: شرح التسهيل٧٢/١

أولًا- الضرورة الشعرية: وذلك كقول الشاعر[١]:

لَـو كنْـتُم منجـدي حِـين اسْـتَعَنْتُكُمُ لَمْ تَعْدِمُوا سَاعِدًا مِّنِّي وَلَا عَضُدَا

ثانيًا- وتحذف لتقصير صلة (أل): كقراءة [٢]:﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾[٣] بالنصب، وقول الشاعر[٤]:

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا ... يَأتِيهِمُ من وَرائنا وكَفُ

ومن العرب من يجعل الإعراب في النون في جمع المذكر السالم، فيعرب بالحركات على النون، وهنا تلزم الكلمة الياء فتكون على مثال " غسلين "، قال الزمخشري: " ... وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك... وقال[٥]:

دَعـانيَ مـنْ نَجْـدٍ فـإنَّ سِـنينَهُ ... لَعِـبْنَ بنـا شـيبًا وشَـيَّبْنَنا مُـرْدًا

وقال سحيم[٦]:

ومـاذَا يـدَّرِي الشُّـعَراءُ مِنِّـي ... وقَـدْ جَـاوزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِينِ " [٧].

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في التذييل ٢٨٢/١، وتمهيد القواعد ٣٤٣/١، والهمع ١٩٢/١

(٢) قرأ بها الحسن وأبو عمرو وآخرون. ينظر: المحتسب لابن جني٨٠/٢ .

(٣) سورة الحج، من الآية ٣٥ .

(٤) من المنسرح، لقيس بن الخطيم، في ديوانه ص ٢٣٨.

اللغة: الوكَف: العيب والإثم.

(٥) من الطويل، منسوب إلى الصمة القشيري في تخليص الشواهد، ص ٧١، والمقاصد النحوية ٢١٦/١

(٦) من الوافر، نسب إلى سحيم بن وثيل، في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ٩٢/٢، ورسالة الملائكة٢٠/١، والمفصل، ص ٢٣٦

(٧) المفصل، ص ٢٣٦

وعلل ابن يعيش ذلك بأن: " النون فيه – أي: فيما كان من نحو: سنين– قامت مقامَ الحرف الذاهب – فإن أصله: سنه فلامه محذوفه – فجعلوها من كلام الكلمة ... " [١].

واستدرك على شيخه إطلاقه القول في ذلك بأن العرب اشترطت له أن يلحقه نقص كـ " سنين "، ثم قال: " والشيخ قد أطلق هنا، والحق ما ذكرته " [٢].

التعقيب:

موافقة أبي حيان لابن مالك بقوله: " وهو المختار" فيه دلالة على أن هناك رأيًا آخر، وهو أن من النحاة من جوز إجراء حركات الإعراب في النون، وعده ابن مالك من الضرورة، وجعل النون ثابتة كأنها أصل في الكلمة مثل: " غسلين "، وهو رأي ابن عصفور[٣].

وشبهها أبو علي بنون " فرسن " و" رعشن " ونحوه، وإن كانت زائدة، وتلزم الياء في جميع أحوالها؛ " لأن الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يجز ثباتها من حيث لم يجز ثبات إعرابين في الكلمة " [٤]، وهو ظاهر كلام الفراء، ونسبها لغة إلى أسد وتميم وعامر[٥].

وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات خاص بالضرورة مخالف لكلام ابن الشجري؛ حيث قال: " ومنهم من جعل النون في جمع سنة حرف الإعراب، وألزمها الياء، وأثبت النون في الإضافة، ورفعها وخفضها ونونها تشبيهًا لها بنون غسلين،

---

(١) شرح المفصل ٢٢٨/٣

(٢) شرح المفصل ٢٢٧/٣

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢٧٠/٢.

(٤) إيضاح الشعر، ص١٥٩

(٥) معاني القرآن ٩٢/٢

فقالوا: أقمت عنده سنينا، وعجبت من سنين زيد، وأعجبتني سنينك" [١].

فإن قيل: يمكن أن يكون الكسر في قول الشاعر:

ومـــاذَا يـــدَّرِي الشُّـــعَرَاءُ مِنِّـــي ... وقَـــدْ جَـــاوزْتُ حَـــدَّ الأَرْبَعِـــينِ

من أجل التخلص من التقاء الساكنين، وهما الياء والنون آخر البيت، من باب الضرورة الشعرية؛ وذلك للحفاظ على الروي في سائر أبيات القصيدة [٢].

قلت: هو مردود بما ورد في غير هذا البيت، وقد ثبت أنها لغة لأقوام بعينهم، وقد جاء في كلام النبي– صلى الله عليه وسلم –: " اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسِنِينَ كَسِنِينِ يُوسُفَ "[٣] في إحدى الروايتين[٤]، فأين الضرورة هنا ؟

وللخروج من هذا الخلاف يترجح مذهب ابن يعيش وهو أن العرب اشترطت النقص فيما يجوز فيه ذلك؛ ويؤيده رواية الحديث الشريف؛ لأنه جاء – أيضًا– في " سنين " .

(٢) **موضع الجملة بعد فعل التعليق**:

يرى ابن مالك أن الجملة بعد الفعل المعلق في " موضع نصبٍ بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين ..." [٥].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٦١/٢

(٢) ينظر: الخزانة ٦٧/٨، ٦٨

(٣) ينظر: الفتن لنعيم بن حماد٦٠١/٢

(٤) وروي: " اللهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ " وعليه لا شاهد . مسند الإمام أحمد٤٣٩/١٦ رقم(١٠٧٥٤)

(٥) التسهيل، ص ٧٣

ووافقه أبو حيان في النصب بقوله: " والذي قاله المصنف من أن الجملة في موضع نصب هو المختار" [١].

العرض والدراسة:

التعليق في النحو العربي يطلق ويراد به أحد أمرين:

الأول – التعليق في شبه الجملة.

الآخر– التعليق في الأفعال، ويقصد به: إبطال عملها لفظًا لا محلًا (أي: لا معنى) لوجود مانع يمنع هذه الأفعال عن العمل[٢] والتعليق عن العمل في اللفظ يكون فيما إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر، ومن ذلك:

الأول– إذا وقع قبل (ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[٣].

الثاني– أو (إن، ولا) النافيتين، في جواب قسم ملفوظ أو مقدر، نحو: "علمت والله إن زيد قائم، و"علمت إن زيد قائم"، و"علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو"، و"علمت لا زيد في الدار ولا عمرو".

الثالث – أو لام ابتداء أو لام جواب قسم: نحو قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[٤]، وقول الشاعر[٥]:

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَن منيَّتي ... إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا

---

(١) التذييل والتكميل ١٠٤/٦

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٥٠٨/٣

(٣) سورة الأنبياء، من الآية ٦٥

(٤) سورة البقرة، من الآية ١٠٢

(٥) من الكامل، منسوب إلى لبيد وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه ١١٠/٣، والمسائل الحلبيات ٧٣

الرابع- الاستفهام: سواء أكان بالحرف، نحو قوله: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[١] أم بالاسم، نحو قوله: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[٢] [٣].

وأصل التعليق عن العمل أن يكون في " ظننت " وأخواتها وعلة ذلك أنها: " داخلة على المبتدأ والخبر، ولهذا جاز فيها الإلغاء حيث جاز إبقاء لها على الأصل، فلما كان التعليق كالإلغاء في عمل الفعل في معنى الجملة لا في لفظها لم يجيزوه إلا فيما كان من الأفعال معناه مسلط على الجمل... " [٤].

ومن ثَم فقد عُرف أن التعليق مختص بالأفعال القلبية لازمة كانت أو متعدية إلى واحد أو إلى اثنين، وعرف أيضًا أن الفعل المعلق يؤثر في المحل لا في اللفظ، وإذا كان كذلك فالجملة بعد الأفعال المعلقة ثلاثة أقسام:

الأول – الجملة بعد المتعدي بحرف الجر في موضع نصب بإسقاطه، كقولك: فكرت أهذا صحيح أم لا ؟ أي: فكرت في.

الثاني- الجملة بعد المتعدي إلى واحد في موضع نصب مفعوله، نحو: عرفت أيهم زيد.

الثالث – الجملة بعد المتعدي إلى اثنين سادة مسد المفعولين، نحو: علمت أينا أشد ذكاءً وأقوى[٥].

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٩

(٢) سورة الكهف، من الآية ١٢

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ١٥٠٨/٣، ١٥٠٩، وشرح الأشموني ٣٦٩/١.

(٤) التذييل والتكميل ١٠٤/٦

(٥) ينظر: التسهيل، ص ٧٣، وشرحه لابن مالك ٩٢/٢، وتمهيد القواعد ١٥٣٣/٣

الترجيح:

وبعد؛ فالتعليق عن العمل يكون في اللفظ لا المعنى وتكون الجملة بعد الفعل المعلق في موضع نصب، سواء أكان بإسقاط الخافض[١] إن تعدى به، أم في موضع نصب مفعوله إن تعدى إلى واحد، أم سد مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين .

ولكن المختار عند أكثر النحويين وأبي حيان النصب، وهو قول ابن مالك .

---

(١) نسب أبو حيان إلى بعض النحويين " أنها في موضع جر بذلك الحرف المحذوف ". التذييل والتكميل ٦/١٠٤

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من حلت به البركات، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

فقد انتهيت من خلال البحث إلى النتائج الآتية :

الأولى– كانت مخالفة أبي حيان لابن مالك نابعة عن حق وصواب كان يراه هو، معتمدًا في ذلك على السماع من كلام العرب والإجماع، وكان ذا طبعه ولم يكن حادًّا على ابن مالك وحده، وهو ما بان من خلال (التمهيد)، ويحسب لابن مالك أن أبا حيان لم يقرئ أحدًا إلا كتاب سيبويه وكتاب التسهيل لابن مالك، ومؤلفاته هو.

الثانية– أثبت البحث أن أبا حيان لم يكن مخالفًا لابن مالك في جميع كتابه التذييل، وإنما وجدت بعض المسائل وافق فيها أبو حيان ابن مالك، فكان بعضها صريحًا كما في مسائل الفصل الأول، وبعضها غير صريح كما في مسائل الفصل الثاني.

الثالثة– أثبت البحث عدم دقة أبي حيان في نسبة بعض الأقوال لابن مالك، فقد نقل أبو حيان عن ابن مالك أن أبا علي وابن عصفور ذهبا إلى أن " لات " تعمل إذا وليها "هَنّا"، وهو نقل غير دقيق؛ لأنه بالرجوع إلى كلام ابن مالك وجدته ينسب الإهمال إلى أبي علي، والإعمال إلى ابن عصفور[١].

الرابعة– كان أبو حيان من أشد المعارضين لابن مالك في استشهاده بالحديث للتقعيد في النحو العربي، قال: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ... "[٢]، وهو مردود عليه من وجهين:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/١

(٢) التذييل والتكميل: ٨ / ٣٥٨ .

الأول- أن كلام أبي حيان يخالف الواقع؛ لأن ابن خروف أكثر في ذلك، وهو متقدم عن ابن مالك بأكثر من نصف قرن، وقد صرح بذلك ابن الضائع أستاذ أبي حيان، وكان يراه عملًا غير حسن قال: " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه، فليس كما أرى " [١].

والآخر- أثبت البحث أن أبا حيان نفسه استشهد في مواضع بعينها بالحديث الشريف؛ ففي إضافة الصفة المشبهة إلى مضاف إلى ضمير موصوفها استشهد بقوله – صلى الله عليه وسلم –: " أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى "، وحديث أم زرع – رضي الله عنها–: " وصِفْرُ رِدَائِهَا "، وبهذا يستبين مخالفة فعل أبي حيان قوله.

الخامسة- اكتفى أبو حيان في موافقاته لابن مالك بوصف قوله بالحسن تارة، وثانية يصفه بالرأي المختار، وأخرى بالرأي الصحيح من دون أن يستند في ذلك إلى معايير النحو المعروفة من سماع أو قياس أو نحو ذلك، ولعله اكتفى في ذلك بموافقة ابن مالك للجمهور الذين استندوا في رأيهم إلى تلك المعايير.

السادسة- انفرد ابن مالك في وجه الجر في نحو: حسنُ وجهِه؛ حيث أجازه بقلة، وسيبويه جوزه في الشعر، ومنعه المبرد مطلقًا، وجوزه الكوفيون مطلقًا، وقد وافق أبو حيان ابن مالك في ذلك.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص ٩٥.

ثبت المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للعكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر– القاهرة، الطبعة: (١)، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣. الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: (١٥) – أيار– مايو ٢٠٠٢م.

٤. أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد، وآخرين، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: (١)، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٥. الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: (٢)، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٦. ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون.

٧. أمالي ابن ١٩٩١ م. الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: (١)، ١٤١٣ هـ –

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: (١)، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٩. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

١٠. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة: (١)، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

١١. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٢. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة – السعودية، الطبعة: (١)، ١٤٢٠ هـ .
١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان– صيدا.
١٤. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: (١)، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٥. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: (١)، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: (١)، دون تاريخ.
١٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١٨. التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: (١)، ١٤٢٨ هـ.
٢٠. توجيه اللمع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د/ فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر– مصر، الطبعة: (٢)، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد

الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: (١)، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٢. الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: (٥)، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: (١)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٤. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: (٢)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٢٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: (٤)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٦. الخصائص، لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة (٤).

٢٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد- الهند، الطبعة:(٢)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٨. ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: (٣).

٢٩. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، الناشر: دار صادر- بيروت.

٣٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، الناشر: التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.

٣١. رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار النشر: دار

الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م
٣٢. السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: (٢)، ١٤٠٠هـ.
٣٣. سر صناعة الإعراب، لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٣٤. السلوك لمعرفة دول الملوك، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان– بيروت، الطبعة: (١)، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٣٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: (١)، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٣٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: (١)، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٣٧. شرح أدب الكاتب، للجواليقي، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: (١)، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
٣٩. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، مع شرح شواهده، للبغدادي، حققه، وضبط غريبه، وشرح مبهمه، الأستاذ: محمد نور الحسن، وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
٤٠. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، الطبعة: (١).
٤١. شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري،

الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٢. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: (١)، ٢٠٠٨ م.

٤٣. شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: (١)، ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٤٤. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٥. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: (١)، ١٤٢٢هـ.

٤٦. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٧. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: (١)، ١٩٨٠ م.

٤٨. فحولة الشعراء، للأصمعي، تحقيق: المستشرق ش. تورّي، قدم لها: الدكتور صلاح الدين المنجد، الناشر: دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، الطبعة: (٢)، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٤٩. فوات الوفيات، لصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: (١)، ج: (١) – ١٩٧٣م، ج: (٢، ٣، ٤) ١٩٧٤ م.

٥٠. قلادة النحو في وفيات أعيان الدهر، لبامخرمة الهِجراني، عُني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: (١)، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٥١. كتاب التعريفات، للجرجاني، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة: (١)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢. كتاب الفتن، لنعيم بن حماد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة: (١)، ١٤١٢هـ.
٥٣. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: (٣)، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٥٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: (٣)، ١٤٠٧ هـ.
٥٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
٥٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: (١)، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٥٧. اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٨. اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٥٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٦٠. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: (١)، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٦١. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى – دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، الطبعة: (١)، ١٤٠٠هـ – ١٤٠٥ هـ.

٦٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: (١)، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
٦٣. مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: (١)، ١٤٠٩هـ.
٦٤. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: (١)، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
٦٥. معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: (١).
٦٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: (١)، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.
٦٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: (٦)، ١٩٨٥م.
٦٨. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: (١)، ١٩٩٣م.
٦٩. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: (١)، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٧٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة: (١)، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
٧١. المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
٧٢. المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد

أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

٧٣. ملحة الإعراب، للحريري، الناشر: دار السلام – القاهرة– مصر، الطبعة: (١)، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

٧٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.